مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (29)

الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب في إدلب: وجهة نظر تركية

سرهات إركمن، أكاديمية قوات الدرك وخفر السواحل التركية

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست في عام 1995، بعدد أعضاء قدره 53 دولة عضوًا، لغرض رئيسي هو تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى مركز جنيف للسياسات الأمنية تدريب المسؤولين الحكوميين والدبلوماسيين والضباط العسكريين وموظفي الخدمة المدنية الدولية وموظفي المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السويسرية للسلام "سويس بيس".

المحرر:

عبد الله إبراهيم، باحث رئيسي في المشروع

تامر بدوي، باحث مساعد

المؤلف

سرهات إركمن

تركز الأبحاث التي يجريها سرهات إركمن في المقام الأول على العراق وسوريا، حيث تتناول الجماعات الجهادية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. وهو حاليًا أستاذ مساعد في إدارة الأمن الدولي ومكافحة الإرهاب بأكاديمية قوات الدرك وخفر السواحل في تركيا. وفي السابق، كان إركمن زميلًا باحثًا في مركز الدراسات الاستراتيجية الأوروبية - الآسيوية كما كان أحد كبار الباحثين لدى مركز دراسات الشرق الأوسط ورئيس مكتب الشرق الأوسط وأفريقيا في معهد تركيا للقرن 21. وقد أجرى الدكتور إركمن بحوثًا مستفيضة في العراق وسوريا حول الوضع الأمني والسياسة الإقليمية/ المحلية والديناميات الاجتماعية تحت إشراف وزارة الخارجية التركية وغيرها من المؤسسات. وقد حصل إركمن على درجة الدكتوراه من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة أنقرة.

الأفكار المعبر عنها تخص المؤلف وحده ولا تخص الناشر أو جمعية المؤلفين.

نُشرت في أكتوبر/ تشرين الأول 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية

في إدلب، يمكن تصنيف الجماعات المسلحة ضمن ثلاثة تكتلات: هيئة تحرير الشام، والجيش الوطني السوري، والمتشددين بقيادة حراس الدين. ومن بين هذه الجماعات الثلاث المناهضة للحكومة، فإن هيئة تحرير الشام هي الأقوى. ورغم أن فرع الجيش الوطني السوري في إدلب يمتلك قوة بشرية أكبر من الجماعات الأخرى، إلا أن هيئة تحرير الشام تتفوق من حيث الانضباط والتنظيم والتسليح.*

وحتى الآن، تم تقييم هيئة تحرير الشام على أساس أنها جماعة مسلحة متشددة (تصنفها الحكومات على أنها منظمة إرهابية). ومع ذلك، في العامين المنصرمين، تحولت من جماعة مسلحة إلى منظمة معقدة (هيكل مسلح، حكومة مدنية، شركات خاصة، وإلخ)، تحاكي هيكل الدولة مع امتلاك العديد من الجماعات شبه العسكرية في المنطقة. وحاليًا، تروم هيئة تحرير الشام أن تكون العمود الفقري لمنطقة شبه مستقلة محتملة في إدلب والمناطق المجاورة. ولتحقيق هذه الغاية، أُستعيض عن الهيكل القديم القائم على قادة المتمردين المحليين والأجانب وفرقهم بهيكل جديد بقيادة أبو محمد الجولاني والمقربين منه. ويضم هذا الهيكل الجديد، إضافة إلى جهازه المسلح، فرعًا إعلاميًا، وأجهزة استخبارات، ومؤسسات أمنية. كما يمتلك هذا الهيكل وكلاء غير مباشرين مثل المنظمات غير الحكومية، وحكومة الإنقاذ السورية، وشركات الأعمال، وشخصيات رئيسية في الهيئات الإدارية المحلية. وحتى سنتين مضتا، كانت هيئة تحرير الشام تشغل مركز الصدارة بين الجماعات الأخرى. وسيطرت على بعض المدن والقرى بصورة أساسية في قلب إدلب وريفها الغربي. والآن، يمكن الشعور بهيمنة هيئة تحرير الشام في معظم إدلب باستثناء الجنوب الغربي وبعض القرى الجنوبية الواقعة على الطريق السريع أم 4 حيث لا يزال للمتطرفين تأثير ضمني.

ثاني أقوى قوة عسكرية في المنطقة بعد هيئة تحرير الشام هي الجيش الوطني السوري. وفي واقع الأمر، فرع الجيش الوطني السوري في إدلب هو الجبهة الوطنية للتحرير القديمة التي تشكلت في مايو/ أيار 2018. واندمجت الجبهة الوطنية للتحرير مع الجيش الوطني السوري في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 وتعمل حاليًا بحسبانها الفيالق الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة في الجيش الوطني السوري. وتتألف هذه المجموعة أساسًا من فصائل مسلحة معتدلة تختلف أيديولوجياتها عن بعضها البعض. ومن بين هذه الفصائل، يعتبر فيلق الشام وأحرار الشام وصقور الشام والفرقة الأولى الساحلية أقوى من الجماعات الأصغر حجمًا. ورغم ادعاء البعض بأن هذا التحالف يضم أكثر من 50,000 مقاتل، إلا أنه يُعتقد أن هذه الأعداد مبالغ فيها. ويبدو أن هذا التحالف يتمتع بدعم محلي في بعض البلدات والقرى في الجزء الشمالي الشرقي من إدلب. ومع ذلك، من الواضح أن أيام مجد "الجماعات المسلحة المعتدلة" قد شارفت على الانتهاء. وبعبارة أخرى، ربما يُستعاض عن المعتدلين القدامى "بالجماعة المعتدلة الجديدة".

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

والجماعة الثالثة هي التحالف غير الرسمي للمتطرفين الذي يتعرض للهجوم من قبل كل من هيئة تحرير الشام والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ويقود هذا التحالف تنظيم حراس الدين الذي هو في الأمر الواقع فرع لتنظيم القاعدة في سوريا. وقد شكل هذا التحالف غرفتي عمليات حتى الآن. وضمت الغرفة الأولى، التي تسمى "وحرض المؤمنين"، حراس الدين وجبهة أنصار الدين وأنصار الإسلام وأنصار التوحيد (غادرت الأخيرة الغرفة في مايو/ أيار 2020). وبعد فشل التحالف الأول، تشكلت غرفة عمليات أخرى، "فاثبتوا"، ضمت نفس الجماعات التي شكلت وحرض المؤمنين باستثناء جماعة أنصار التوحيد، إضافة إلى بعض الجماعات الراديكالية التي تشكلت حديثًا والتي تركت هيئة تحرير الشام في الأشهر القليلة الماضية. وقد حارب هذا التحالف البالغ الخطورة ولكن الصغير حجمًا ضد هيئة تحرير الشام في أواخر يونيو/ حزيران 2020، لكنه مني بالهزيمة. بعد النصر النسبي لهيئة تحرير الشام، انفضّت غرفة عمليات فاثبتوا. ومن المفارقات أن معظم قادة الجماعات وأعضائها ما زالوا يقاتلون ضد الجيش العربي السوري والقوات المتحالفة معه ضمن غرفة عمليات الفتح المبين بقيادة هيئة تحرير الشام.

الهيكل التنظيمي للجماعات

تمتلك كل واحدة من هذه الجماعات هياكل تنظيمية ومصادر دخل مختلفة. وكما أوضحنا سابقًا، فإن هيئة تحرير الشام كانت تشكل منظمة ذات مركزية عالية تساعدها تحالفات غير رسمية على التوسع جغرافيًا. وكان سلفا هيئة تحرير الشام، وهما جبهة النصرة وجبهة الشام، أقل مركزية. وكلاهما كان يتألف أساسًا من نواة صغيرة من منظري تنظيم القاعدة، بالتحالف مع مجموعات مسلحة رئيسية وتشكيلات مسلحة متطرفة صغيرة في جميع ربوع سوريا. ومع ذلك، ومع انفصال هيئة تحرير الشام عن القيادة المركزية لتنظيم القاعدة، غيرت الهيئة قيادتها ونموذجها التنظيمي وتحالفاتها المحلية. وفي واقع الأمر، من الصعب جدًا القول بأن هيئة تحرير الشام الحالية هي تحالف من جماعات متنوعة. وأصبحت منظمة مركزية للغاية يقودها المقربون من الجولاني. وتقوم هذه الشبكة الجديدة من القيادة في هيئة تحرير الشام على الصداقات القديمة، وروابط القرابة، والروابط القبلية، والمصالح الاقتصادية، والمنافسات القديمة.

لم يكن البعد عن القاعدة يعني إضفاء الطابع السوري بالكامل. وتشير تقارير كثيرة إلى أن هيئة تحرير الشام تتبع سياسة إضفاء الطابع السوري؛ ومع ذلك، فإن دراسة القيادة الحالية عن كثب يبين أن هذا الادعاء لا يصح إلا جزئيًا. ويمكن للمرء أن يحصي العديد من المواطنين الأردنيين والعراقيين واللبنانيين وحتى مواطني دول الخليج العربي في الهياكل الرفيعة المستوى الحالية لهيئة تحرير الشام. وإضافة إلى المواطنين المذكورين أعلاه، فإن الجهاديين من آسيا الوسطى لهم صلات وثيقة مع هيئة تحرير الشام. بيد أنه من الواضح أن عدد السوريين الذين يشغلون مناصب رئيسية في الكوادر المتوسطة أكبر من عدد غير السوريين.

وعلى عكس هيئة تحرير الشام، فإن الجيش الوطني السوري مرتبط ارتباطًا فضفاضًا بقيادته المركزية. بل يمكن للمرء أن يدعي أن الجماعات المعتدلة في إدلب لم تغير إلا ألقابها وأصبحت جزءًا من الجيش الوطني السوري بسبب تهديدات هيئة تحرير الشام ضدهم. ولا يجرى كسر ولاءات الفصائل القوية داخل الجبهة الوطنية للتحرير لصالح الاندماج مع الجيش الوطني السوري. إنما بالأحرى، يتخذ قادة فيلق الشام وأحرار الشام وبعض الجماعات الأخرى قراراتهم الاستراتيجية الخاصة بالتوازي مع الجيش الوطني السوري. ومع ذلك، فإن أكبر عدو لهم هو الحكومة في دمشق والجيش العربي السوري. غير أن قوة هيئة تحرير الشام المتنامية تصيب فصائل الجبهة الوطنية للتحرير بالقلق أيضًا. ومنذ تشكيل هيئة تحرير الشام، كان ثمة توتر كبير بين جماعات هيئة تحرير الشام والجبهة الوطنية للتحرير. ولا تزال الوحدات الفرعية التابعة للجبهة الوطنية للتحرير تتذكر الهزائم التي لحقتها جراء مختلف الهجمات التي شنتها هيئة تحرير الشام ضد أحرار الشام، وحركة نور الدين الزنكي في أوائل عام 2019، وغيرهما.

وأخيرًا، فإن الجماعات التي يقودها حراس الدين هي وحدات مستقلة صغيرة تساعد بعضها البعض في حالة القتال ضد النظام وهيئة تحرير الشام. وتتألف هذه الجماعات من فرق صغيرة يقودها قادة محليون أقوياء. وفي حراس الدين، فإن قادة تنظيم القاعدة من المدرسة القديمة (ومعظمهم من الأجانب القادمين من الأردن ومصر ودول عربية أخرى) هم الشخصيات التي لها القول الفصل في ساحة المعركة رغم أن المواطن السوري، أبو همام الشامي، هو القائد العسكري لحراس الدين. ومع ذلك، فإن حلفاء حراس الدين يضمون كل من الأجانب والمحليين. والجماعات التي يقودها حراس الدين أضعف من هيئة تحرير الشام والجبهة الوطنية للتحرير، رغم أنه لا يمكن الاستهانة بها بسبب التزامها الإيديولوجي القوي، والتدريب العسكري المتفوق، وبعض الدعم المحلي.

ومن بين جميع الجماعات المسلحة الرئيسية، تعد هيئة تحرير الشام الأكثر ثراءً. ويأتي مصدر دخلها الأساسي من الشركات الاحتكارية المشكلة حديثًا في القطاعات الرئيسية مثل النفط ومواد البناء والمواد الغذائية والمركبات وقطع غيار السيارات وخدمات الإنترنت والأجهزة الإلكترونية. وإضافة إلى هذه القطاعات، تسيطر هيئة تحرير الشام أيضًا على التجارة مع المناطق الخاضعة لسيطرة دمشق ومنطقة عملية غصن الزيتون وتفرض ضرائب من خلال هذه التجارة. وبالتالي، فإن هيئة تحرير الشام تحصل على حصة الأسد من اقتصاد إدلب. وبالمقارنة مع هيئة تحرير الشام، فإن الجماعتين الآخرتين لديهما مصادر دخل أصغر. إذ يعتمد الجيش الوطني السوري على قيادته المركزية في الرواتب، ويحقق حراس الدين دخلًا ضئيلًا من التجارة في المنطقة الجنوبية الغربية.

موقف تركيا من الجماعات المسلحة في إدلب

جميع الجماعات المذكورة أعلاه تحركها دوافع ومحفزّات مختلفة. وبينما يكون دافع هيئة تحرير الشام هو إرساء هيمنتها في إدلب، فإن الجيش الوطني السوري يتحرك بدافع غريزة البقاء. وتتحرك جماعات حراس الدين بدافع تجنب تركيا، التي تعتبرها أكبر تهديد لوجودها، أكثر من دمشق والجيش العربي السوري.

ولا تشكل هيئة تحرير الشام، بالتوازي مع دوافعها في إدلب، تهديدًا كبيرًا لتركيا ما لم تغادر تركيا المنطقة أو تتحدى بصورة كبيرة هيمنة هيئة تحرير الشام. ومع ذلك، تستخدم هيئة تحرير الشام أحيانًا شكاوى السكان المحليين ضد تركيا لتحقيق خططها طويلة الأمد للتوسع وترسيخ وجودها. وعلى عكس هيئة تحرير الشام، يحتاج الجيش الوطني السوري إلى حماية تركيا. ويُظهر العامان الأخيران من القتال في إدلب أنه في حالة عدم تدخل أي قوة خارجية، يمكن لهيئة تحرير الشام أو غيرها من الجماعات المسلحة المتطرفة أن تنتصر بسهولة ضد الجيش الوطني السوري. ولذلك، فإن الجيش الوطني السوري هو أفضل حليف لتركيا في أرض الواقع لأنه يشكل عازلًا ضد الجماعات الأخرى.

ويشكل حراس الدين تهديدًا خطيرًا للأمن القومي التركي. وابتداءً من أبريل/ نيسان 2020، هاجم حراس الدين (والجبهات التي أنشأتها لإخفاء نفسها) القوات التركية عدة مرات. ففي أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول 2020، شنت جبهات هيئة تحرير الشام مثل كتائب خطاب الشيشاني وكتائب أبو بكر الصديق العديد من الهجمات على القوات التركية، شمل ذلك استخدام السيارات المفخخة، والهجمات الانتحارية، ونصب الكمائن لقوافل عسكرية، ومهاجمة الدوريات باستخدام الصواريخ.

سياسات تركيا تجاه الجماعات المسلحة في إدلب

بعد توقيع اتفاق سوتشي الثاني في 5 مارس/ آذار 2020، تواصل تركيا معالجة مخاوفها الأمنية في إدلب. وإن أول وأكبر تهديد للأمن التركي هو تدفق مئات الآلاف من السوريين الجدد إلى تركيا. ويزعم البعض أن هذا التهديد كبير لدرجة أن جميع التدابير الأمنية، بما في ذلك الوجود العسكري التركي في إدلب، تهدف إلى الحيلولة دون هذا السيناريو. وتحقيقًا لهذه الغاية، تركز تركيا على السيطرة على انتشار فيروس كورونا في جميع أنحاء إدلب، وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الإقليمي، وبناء مستوطنات آمنة في المناطق البعيدة عن جبهات القتال.

وقد ساعدت تركيا، من خلال الوكالات المحلية، إدارة الصحة في إدلب على مكافحة هذه الجائحة. ومع ذلك، حتى الآن، كان لجائحة فيروس كورونا تأثير صغير نسبيًا في إدلب مقارنة بالمناطق الأخرى. وكان وصول الجائحة إلى شمال سوريا متأخرًا نسبيًا نظرًا إلى أن تركيا قد أغلقت معابرها الحدودية عندما انتشر فيروس كورونا في تركيا. وعندما وصل الوباء إلى منطقة أعزاز، انتشر تدريجيًا إلى مناطق أخرى. ومن المدهش

أن تأثير "كوفيد" لم يكن كارثيًا كما كان متوقعًا مع الكشف فقط عن عدد قليل من الحالات من قبل السلطات المحلية. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عدد الاختبارات غير كافٍ للغاية وقد يخفي الأرقام الفعلية. وحاليًا، من النادر جدًا أن نرى أي شخص يرتدي قناعًا في الأماكن العامة.

المشكلة الثانية هي عدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة وشمال غرب سوريا. فالعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على سوريا لا تؤثر فقط على الاقتصاد في المناطق الخاضعة لسيطرة دمشق ونخبها، بل تؤثر أيضًا على بقية الاقتصاد السوري الخارج عن سيطرة الحكومة. فقد تضاعفت جميع الأسعار تقريبًا، وارتفعت البطالة ارتفاعًا حادًا. كما تأثر الإنتاج الزراعي سلبًا بسبب ظروف الحرب. وتسيطر دمشق على معظم المناطق الزراعية. وتقع الأراضي التي يُزرع فيها الزيتون والفواكه، خارج سيطرة الحكومة، بالقرب من جبهة القتال الواقعة جنوب الطريق السريع إم 4. وغادر القرويون منازلهم وبالتالي لا يستطيعون الحفاظ على إنتاجية هذه الأراضي. والمواد الغذائية الأساسية الأخرى التي تأتي عبر تركيا مكلفة بالنسبة للمستهلكين المحليين. وإضافة إلى ذلك، يجد المشردون داخليًا نفسهم محشورين في مخيمات صغيرة ولا يجدون عملًا. وقد أصبحت أسعار الإيجار مرتفعة جدًا. ويستمر ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع معدلات البطالة في إبقاء اقتصاد إدلب هشًا وتشجيع الناس على النزوح إلى الحدود التركية.

وثمة مصدر قلق أمني كبير آخر هو اعتقاد تركيا بأن هجومًا آخر للجيش العربي السوري المدعوم من روسيا من شأنه أن يزعزع استقرار إدلب. وكما تظهر الاشتباكات الأخيرة، من الواضح أن تركيا عازمة على إيقاف أي عملية عسكرية واسعة نطاق من هذا القبيل قد تؤدي إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص إلى تركيا أو غيرها من المناطق التي تسيطر عليها المعارضة. وقد وافقت تركيا وروسيا في سوتشي في 5 مارس/ آذار 2020، على وقف إطلاق النار، وحتى أسابيع قليلة مضت، واصلت تركيا وروسيا دورياتهما على الطريق السريع إم 4 حسبما أُتفق عليه في سوتشي. ومع ذلك، وبسبب الاحتجاجات المستمرة والهجمات على الدوريات، أعلنت روسيا أنها لن تنظم دوريات مشتركة حتى توفير الأمن بالكامل. وبالتالي، تتزايد التوترات في إدلب، كما أن إمكانية شن الجيش العربي السوري هجوم أصبح أكثر احتمالًا. بيد أن التعاون التركي - الروسي في مجالات أخرى يبطئ أي هجوم محتمل من هذا القبيل.

وأخيرًا، يتضمن موقف تركيا الأمني موقفًا أكثر وضوحًا ضد المتطرفين. وثمة توتر متزايد بين تركيا والجماعات المرتبطة بالقاعدة. وقد زادت تركيا من وجودها العسكري وغيرت قواعد الاشتباك ضد أي تهديد محتمل، بغية حماية قواتها من الجماعات المتطرفة. وإذا ما تزايدت الهجمات، فقد تكون هناك عمليات مفاجئة ضد الجماعات المرتبطة بالقاعدة داخل إدلب في المستقبل المنظور.

جهود تركيا وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب في إدلب

لا يبدو أن هناك تعاونًا دوليًا مخططًا بشكل جيدً لمكافحة الإرهاب في إدلب. ففي الأشهر القليلة الماضية، كانت هناك زيادة كبيرة في الهجمات ضد شخصيات قيادية متوسطة وعالية المستوى في الجماعات المرتبطة بالقاعدة من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في إدلب. وشمل ذلك بعض الشخصيات الرئيسية جدًا، منها أبو القسام الأردني، العنصر الرئيسي لتنظيم القاعدة في سوريا، الذي قُتل في هجوم أمريكي بطائرة بدون طيار. وينتاب المحللون والقادة العسكريون والصحفيون والسياسيون في المعارضة السورية شكوكًا قوية حول وجود اتفاق سري بين الهيئات الأمريكية وهيئة تحرير الشام لملاحقة قادة تنظيم القاعدة المعروفين أو عملائهم في إدلب. وحتى الآن، أثبتت قوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عدة مرات أن لديها قدرات استخباراتية عالية وقدرات عملياتية في شمال سوريا للكشف عن القادة الإرهابيين وتعقبهم. ومع ذلك، فإن استهداف أعضاء حراس الدين المرتبط بالقاعدة فقط زاد من شكوك المجتمع المحلي حول العلاقات المحتملة التي خففت من حدة العلاقات بين الغرب وهيئة تحرير الشام.

ومن ناحية أخرى، لدى روسيا وتركيا مسارات مختلفة لمعالجة العناصر المتطرفة في إدلب. ويدرك الجانبان أن التهديد المتزايد للتطرف في إدلب يشكل تهديدًا طويل الأمد. ومع ذلك، فإن النهج الروسي غير التمييزي تجاه جميع الجماعات المسلحة في إدلب - التي تعرفها جميعها بأنها إرهابية - لا يساعد العمليات التركية في أرض الواقع. ومع هجمات الجيش العربي السوري على السكان المدنيين والجماعات المعتدلة، يحرز المتطرفون المزيد من التقدم. وهم يحرضون الناس بخطاب متطرف محاولين إقناعهم بأنهم إذا كانوا يسعون إلى إحلال السلام، فسوف ينتهي بهم الأمرين مقتولين على يد الجيش العربي السوري وروسيا. وإذا كان بإمكان تركيا وروسيا تطوير تعاون أفضل فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في إدلب، يمكن شطب التهديد بشن هجوم آخر على إدلب من جدول الأعمال الروسي. ويمكن أن يساعد هذا التحول في استئصال الجماعات الإرهابية بطريقة مستدامة بالتعاون مع السكان المحليين. وبما أن المدنيين سيستمرون في العيش تحت القصف المستمر، فإن إقناعهم بتجنب ما يعتبره الغرباء طريقًا غير سلمي يصبح أمرًا صعبًا للغاية، إن لم يكن مستحيلًا.

وأخيرًا، ينبغي لجميع الأعضاء الفاعلين في المجتمع الدولي أن يضعوا في اعتبارهم أن الأيديولوجية المتطرفة المنظمة على غرار تنظيم القاعدة قد وجدت ملاذًا آمنًا في مناطق في إدلب والتي هي صغيرة جدًا ويمكن السيطرة عليها. وتضم الجماعات المرتبطة بالقاعدة بضع مئات من المسلحين الذين لديهم دوافع أيدولوجية من بلدان مختلفة. والوضع الاقتصادي الحالي، الذي يغذي التهميش على نطاق واسع، يمهد الطريق أمام تمكين الجماعات المتطرفة وترسيخها على المدى الطويل في شمال غرب سوريا. ولا ينبغي عزل إدلب وتعريفها بأنها عش إرهابي. وإذا لم يتسن التوصل إلى حلول سلمية ومشرفة، فإن التطرف على المدى الطويل سيكون حتميًا.